

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف بطنجة

المحكمة الابتدائية بالعرانش

حكم رقم: 360

بتاريخ: 2023-10-31

ملف رقم: 1645/23/360

أصل الحكم محفوظ بكتابة الضبط

بالمحكمة الابتدائية بالعرانش .

باسم جلالة الملك و طيفها اللقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بالعرانش - قسم قضاء الأسرة -

يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023 .

في جلستها العلنية المحكم الآتي نصه .

بين السيدة :

العرانش .

تنوب عنها ذة/ الزيرة الشيري المحامية بالعرانش .

.. مدعية من جهة -

وبين السيد:

العرانش .

تنوب عنه .

- مدعى عليه من جهة أخرى -

الوقائع

بناء على المقال الافتتاحي للدعوى المقدم من قبل المدعية إلى كتابة الضبط لدى هذه المحكمة بتاريخ 2023-07-06 و المعنى من أداء الرسوم القضائية تعرض فيه بأنها متزوجة للمدعى عليه وأن المدعى طردها من بيت الزوجية رفقة ابنتها وأسك عن الإنفاق عليهما والتمست الحكم على المدعى عليه بأدائه لها النفقة منذ تاريخ الطرد إلى حين سقوط الفرض عنه شرعا أو تغيير الحكم بآخر وأرقت مقالها بصورته مصدق عليها من رسم الزواج وازدياد البنات.

وبناء على مذكرة جواب مع طلب مقابل للمدعى -ليه بواسطة كاتبته يعرض من خلالها بخصوص الطلب الأصلي أن المدعية غادرت بيت الزوجية بمحض إرادتها لمجرد وقوع انفاس بسيط بينهما، وأنه مياوم يحمل بصفة مؤقتة وليس له دخل فار والتمس من حيث الطلب الأصلي مراعاة عدم توفره على دخل فار وتطبيق مقتضيات المادة 189 من م أ، ومن حيث الطلب المقابل الحكم على المدعى عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية، شمول الحكم بالنفاذ المعجل وتحميل المدعى عليها الصائر

وبناء على مقال اصلاحي مع جواب على الطلب المقابل للمدعية بواسطة نائبتها المؤرخ في 2023/09/26 التتمست من خلاله اصلاح المقال والحكم عليه بأدائه لها واجب نفقاتها بصدد مبلغ 1500 درهم في الشهر وبأدائه لها أيضا واجب نفقة ابنتها حتى وردي بحسب مبلغ 1000 درهم شهريا ومبلغ 6000 درهم كتوسعة الأعياد سنويا لهما معا والكل من تاريخ الامساك المحدد في 2023/05/16 مع النفاذ المعجل والصائر وفي الطلب المقابل الحكم برفض النضب واحتياطيا إجراء بحث بحضور الطرفين، وأرقت مقالها بصورته المسمية من شكائية.

وبناء على مذكرة تعقيب على المقال الاصلاحي لدى المدعى عليه التمس من خلالها استبعاد المبالغ المطالب بها، وفي الطلب المقابل تأكيده.

وبناء على الملتمس الكتابي للسيد وكيل الملك الرامي إلى تطبيق القانون .

وبناء على إدراج ملف القضية بعدة جلسات آخرها الجلسة المنعقدة بتاريخ 17-10-2023 حضر دفاع الطرفين أدلت ذة/ الجنائي بمذكرة مع مقال إصلاحي حازت ذة/ الحد. بي نسخة وأدلتها ما سبق، فته حجز الملف للمداولة لجلسة 10-31-2023 .

وبعد التأمل بطلبنا للقانون

في الشكل : حيث قدمت جميع الطلبات وفقا للشروط الشكلية المتطلبية فانونا مما يتعين معه قبولها من هذه الناحية.

في الموضوع :

1 - في الطلب الأصلي : حيث تروم المدعية من خلال طلبها لتكم على المدعى عليه بنفقتها ونفقة ابنتها وفق ما فصل أعلاه .

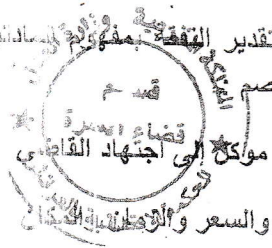
وحيث إن علاقة الزوجية بين الطرفين والبنوة ثابتة بموجب الوثائق المشار إلى مراجعتها أعلاه.

وحيث اعتبرت المدعية تاريخ الإمساك عن الإتفاق عليها هو 26-05-2023، في حين أكد المدعى عليه ان المدعية غادرت بيت الزوجية بمحض إرادتها لمجرد نقاش بسيط بينهما.

وحيث تستحق الزوجة نفقتها دون يمين ابتداء من التاريخ المذكور، لعدم منازعة المدعى عليه بمقبول في واقعة عدم انفاقه على زوجته وابنته منها، والكل إلى حين سقوط الفرض عنه شرعا أو تغيير هذا الحكم بأخر.

وحيث إن النفقة تشمل الغذاء والكسوة والعلاج وما يتعين من الضروريات، ويراعى في تقديرها دخل الزوج مع اعتبار التوسط، ومستوى الأسعار والعادات السائدة في الوسط، وأخذا باعتبار قعدة كون الأصل في المرء ملاءة الذمة إلى أن يثبت العكس .

وحيث إنه من المقرر قانونا أن تقدير النفقة بمقتضى المادتين 189 و190 من المدونة يرجع الأمر فيه إلى اجتهاد المحكمة، وتماشيا مع قول ابن عاصم



وكل ما يرجع للافتراض بحسب الأوقات والأعوام

وحيث إن المدعية لم تدلي للمحكمة بما يفيد دخل المدعى عليه مما يتعين الاستئناس بالمعطيات الواردة برسم الزواج، من قبيل مهنة وعمل الزوج وقيمة الصداق، في تقدير مبلغ النفقة، وفي إطار السلطة التقديرية للمحكمة ترى تحديد ذلك فيما هو مقرر في منطوق هذا الحكم .

ولذا لتسقط المدعية وانبتها ميساء توسعة الأعيان والمساكنات، ودأب الاجتهاد القضائي على تخصيص واجباتها السنوية لما يدخله من بهجة وسرور عليهما، ويقضى بها من تاريخ الطلب ويراعى في ذلك التوسط وعوائد البلد وحال مستحقها مع تطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وفق ما سيرد به منطوق هذا الحكم.

وحيث إن قضايا النفقة مشمولة بالنفاذ المعجل بشرة القانون عملا بمقتضيات الفصل 179 من المسطرة المدنية.

وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل الصائر.

2 - في الطلب المقابل : حيث يهدف المدعي الفرعي من أدلته المطالب الحكم على المدعى عليها بالرجوع إلى بيت الزوجية، مع النفاذ المعجل والصائر .

وحيث التمس المدعى عليها فرعا رفض الطلب باعتبار أن بيت الزوجية يوجد بإسبانيا.

وحيث إنه واستنادا لمقتضيات المادة 51 من مدونة الأسرة فإنه من بين الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين المساكنة الشرعية بما تستوجبه من معاشرة زوجية .

وحيث إن ما ذكر لا يتأتى إلا بتواجد الزوجة ببيت الزوجية، مما يكون معه طلب المدعي مؤسسا ويتعين بالتالي الاستجابة إليه .

وحيث ارتأت المحكمة شمول الحكم بالنفاز المعجل تحقيقا لغاية الشرع .

وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل صائرها .

وتطبيقا للفصول 1-2-3-27-32-124 و 179 من ق م م والمواد 31 -- وعن 187 إلى 202 من متونة الأسرة .

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا و حضوريا الحكم الآتي نصه:

في الشكل : قبول جميع الطلبات.

في الموضوع : 1 - في الطلب الأصلي : بأداء المدعى عليه المدعية نفقة البنت ابتداء من 16-05-2023، بحساب مبلغ ستمائة (600) درهم شهريا لها وبحساب مبلغ خمسمائة (500) درهم شهريا للبنت وبادائه لهما توسعة الأعياد بحساب مبلغ ألف وخمسمائة (1500) درهم لكل واحدة منهما سنويا ابتداء من تاريخ الطلب الذي هو 26-09-2023، والكل إلى حين سقوط الغرض عنه شرعا مع شمول الحكم بالنفاز المعجل وتحميله الصائر.

2 - في الطلب المقابل :

الحكم على المدعى عليها فرعيا بالرجوع إلى بيت الزوجية، وبشمول الحكم بالنفاز المعجل وبتحصيلها الصائر.

بهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت المحكمة تتركيب من السادة :

رئيسا

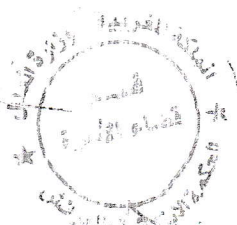
ذة / مينة بوريش

كاتب الضبط

السيد : خالد مودن

كاتب الضبط

الرئيس



نسخة الحكم التبليغي